

## في الواجهة

# التسامح البرلماني: فيتو المي

عامر محسن

في صفحات التاريخ العسكري، يبدو أنّ عمل المرتزقة - أي من يقاتل لحساب غيره مقابل بدل مالي - هو من أقدم المهن في التاريخ. على جدران معبد أبو سمبل، حُفّلت كتابات بالآغريقية القديمة خطها مرتزقة يونانيون، أكثرهم الفرعون، وهم في طريقهم إلى القتال في اثيوبيا. بل أنّ كلمة «مرتزقة» في اللغات الغربية تنحدر من جذر لاتيني يعني «الراتب» أو «الدخل» (وتعبير freelancer، الذي يدل اليوم على من يؤجر مهاراته لأرباب عمل متعددين ولا يلتزم بوظيفة ثابتة، ظهر في اللغة الانكليزية لتوصيف جنود المشاة المرتزقة - حاملي الرّمح - في أوروبا القرون الوسطى). حين أصبح الجيش الامبراطوري الروماني مشكلاً من شعوب شتى ولم يعد مقتصرًا على المواطنين الأصليين، وتحوّلت الخدمة العسكرية من «واجب وطني» إلى ما يشبه الوظيفة التي تؤدّى مقابل الراتب والمكاسب، كانت نصيحة الامبراطور سبتيموس سيفيروس لخلقه وهو على فراش الموت: «ابقوا مؤّدين، اجعل جنودك أثرياء، واحترق الباقيين».

الأ أنّ دراسة أعدّها ضابط أميركي عن تقليد الارتزاق تظهر أنّ الإعتدال على جيوش الأجر له حدود وتعتريه مشاكل بديهية، أهمّها أنّ المرتزق لن يموت لأجلك، وهو يحارب في مقابل راتبٍ تعود له قيمة إذا ما قضى في المعركة؛ وهو، كما يقاتل لحسابك بأجر، يمكن أن ينقلب ضدك مقابل أجر أعلى. لهذه الأسباب، كانت جيوش العالم القديم تحرص على ألا توظف المرتزقة في مواقع أساسية تحدّد مصير المعركة، أو تكتفي بحصرهم في وحدات متخصصة. دولة كقرطاج، كانت أغلب جيوشها من المرتزقة لقلّة عدد مواطنيها وطبيعتهم التجارية، حرصت على اختيارهم من قوميات متعددة بحيث لا يكون لأي منها تأثير وازن في الجيش (ومع ذلك، كان من أسباب هزيمة هانيبعل القاصمة في «زاما» أنّ خطه الأمامي، المكوّن من مرتزقة من أكثر من أربع جنسيات، انقلب عليه تحت ضغط الجيش الروماني). ولا حاجة للقول بأنّ هذه المهنة، على أهميتها في الحروب، كانت تحظى باحترام القادة والجمهور، إذ هي تحوّل فعلاً نبيلاً - القتال والغذاء والقتل من أجل قضية - إلى عمل يؤدّى مقابل أجر. في دراسته من عام 1973، يروي العسكري الأميركي ثيودور كيرشاو أنّ الاسكندر كان بالغ القسوة مع اليونانيين الذين أجروا سيوفهم لعدوّه الفارسي داريوس، ولم ينج من الذبح منهم، اثر إحدى المعارك، إلا ألفي مرتزق من أصل عشرين ألفاً.

في اليمن اليوم، العنصر الوحيد الذي يجمع بين الفئات والقوميات والأجناس المختلفة التي تقاتل في صفوف التحالف السعودي، وتعين غزوه، هو الارتزاق. للحق، فإنّ الارتزاق والمصلحة والانتهازية تبقى حجةً أصلح وأكثر منطقية، لتأييد هكذا حلفٍ والسير في ركابه، من خطاب أولئك الذين يحاولون تحويل هذه الحرب إلى «قضية»، أو إسقاط أبعاد «قومية» ومذهبية على العدوان. هذا سلوكٌ متوقّع من محور - صار مرسوماً بوضوح - احتفالاته و«انتصاراته» هي في تفجير يقتل مئتين في بيروت، أو إعدام جماعي في سوريا، أو حصار يجوّع شعب اليمن (فيما خصومه يحتفلون بحسم معارك استراتيجية في الشام وتكرت وحلب - وهنا الفارق التاريخي). هذا المحور انجرت نخبه للاحتفاء بالحرب السعودية - الأميركية ضد أفقر العرب، بحثاً عن نصر ما على حساب البلد وناسه، فانتظرتهم هزيمة مذلة.

بالمعنى العسكري البحت، وبالنظر إلى فارق الإمكانيات والقدرات، كان من المفترض أنّ تكون الحرب السعودية حملة يسيرة وقصيرة، يخترق فيها الجيش السعودي الجزار حدود اليمن من الشمال، ويقطع عشرات الكيلومترات ويحتلّ صعدة، ثمّ يكمل إلى صنعاء وينهي «التمرد الحوثي» والحرب. إلا أنّ ما يجري هو أنّ اليمنيين يدخلون المدن السعودية الحدودية من ثلاثة محاور على الأقل، ويتقدّمون داخل المملكة، فيما الجنود الاماراتيون قد بدأوا بالانسحاب من البلد، بعد أن ذاقوا شيئاً من الحرب للمرة الأولى منذ تأسيس بلادهم (وفي الأيام الأخيرة، قتل ضابط اماراتي وهو داخل الأراضي السعودية، إضافة إلى أول ضحايا قطر في المعركة).

الجنود الإماراتيون المرتحلون تستبدلهم وحدات استقدمت من السودان ودول أفريقية أخرى، إضافة إلى مجموعات مرتزقة من كولومبيا وغيرها؛ وقد صار هناك بالفعل ما يقارب اللواء - 2000 جندي - من السودانيين المساكين الذين أرسلهم حكاهم إلى هذا الأتون مقابل «رشوة» اقتصادية لا تزيد على 2,7 مليار دولار، ويقال إن العدد النهائي سيفوق العشرة آلاف. منذ الأيام الأولى لوصولهم، خسر السودانيون 16 جندياً وعشرات الجرحى (بحسب مقال لأولغا ايميريتش)، وقد قتل عدد آخر منهم في تعز البارحة، بينما قوات الجيش اليمني و«أنصار الله» تقدمت إلى مواقع تُشرف على قاعدتهم العسكرية الرئيسية، في العند بمحافظة لحج.

الجزء من «عاصفة الحزم» والذين وصلوا للقتال في اليمن مؤخراً، وبينهم، إضافة إلى السودانيين، وحدات من اريتريا والسنتغال (أجل، السنغال صارت جزءاً من «عاصفة الحزم»، وجزئياً يقاتلون لـ «استعادة الشرعية» في اليمن). في مثال آخر، وهو مشهدٌ مألوف تاريخياً بين من يقاتل بأجر، قامت وحدات «المقاومة الشعبية» في عدن بالتمرد وحاولت اقتحام القصر الرئاسي، واصطدمت بالاماراتيين والحرس الجمهوري، لأن رواتبها لم تُصرف.

المسألة الأساس هي أنّ حرب اليمن لا تُحسم من الجوّ والغارات لا تنفع الا لتدمير البنى التحتية ومعاقبة الشعب (ولو كانت قادرة على تحقيق نتائج عسكرية، لتمكّن الطيران السعودي - أقله - من طرد «أنصار الله» من أرضه الوطنية). الحرب تقرّر بالعزيمة والإرادة والأيدي على الزناد، لديك، في جانب، جمع من غزاق لا يرغبون بالتضحية، وجيوش للإيجار، وعملاء محليون من أفسد النخب؛ وفي الجانب الآخر مقاتلون بالفطرة، تربوا على الحرب والتضحية، وقد قامت حركتهم أصلاً على قصة استشهاد حسينية الطابع - منذ نزل حسين بدر الدين الحوثي مع رفاقه في ذاك الوادي عام 2004، وهم يعرفون أنّهم اختاروا الموت على النذل. هذه حربٌ حُسمت قبل أن تبدأ.

## أضحت جلسة مجلس

### النواب في اليومين

### المنصرمين إلى الهدافها:

### التسامح قبل انقضاء المقعد

### العادي، أنجازه جدول

### اعماله، إعادة بث الروح في

### السلطة المشتربة فيما

### تشخر رئاسة الجمهورية

### ويشكل مجلس الوزراء، لكن

### ماذا بعد ذلك؟

## نقولاً ناصيف

حجب التفجيرين الانتحاريين في الضاحية الجنوبية الخميس، تداعيات جلسة مجلس النواب - الأولى منذ تشرين الثاني 2014 - بعد أيام من انقسام سياسي غير مسبوق أوحى بخلط أوراق التحالفات وتشتت الافرقاء، ووضع المؤسسات على طريق الفراغ الشامل. لم تفض الجلسة حتماً إلى عكس ما كان متوقّعا لها، ولا أخلّت بالمخرج المنتخب الذي انقذ انعقادها مقدار ما انقذ الكتل النيابية كلها تقريباً من مأزق الإحراج والشروط والشروط المضادة.

بيد أنّ انعقاد جلستني الخميس والجمعة لم يرسل بالضرورة إشارة إيجابية مؤكدة إلى استعادة البرلمان، في ما بعد، انعقاده الدوري في ما تبقى من العقد العادي الثاني الحالي على الأقل. لم ترسل الجلستان في حضور الحكومة ورئيسها تمام سلام إشارة إيجابية مماثلة إلى قرب استرجاع مجلس الوزراء اجتماعاته، ولا اقتربت بالتاكيد من انتخاب رئيس للجمهورية. بدأ اجتماع المجلس أشبه بمحطة مستقلة في ذاتها، مرتبطة بالانقسام السياسي الحاد والمربك الذي سبقها أكثر منه تحديد ملامح المرحلة المقبلة في عمل

## تقرير

# السنّيورة «طيّر» عائدات الخلوي...

## ميسم رزق

كان الرئيس فؤاد السنّيورة «نجم» الجلسة التشريعية أمس. صال وجال وهذد في ميدان المال العام، الأحب إلى قلبه. لكنّه، بحسب مصادر نيابية، «فاجأ الجميع، ففي العادة، كان يغطي مواقفه السياسية بطروحات علمية. إلا أنه هذه المرة كان مفضوحاً، حتى في الاقتراحات المالية، عندما ابتعد عن مناقشة المعايير المالية ودخل في مفاصلات ومباززات»!

عملياً، طيّر السنّيورة قانون تحويل عائدات الخلوي إلى البلديات الذي قاد التيار الوطني الحر حرباً لإدراجه على جدول الأعمال، مؤكداً أنّ «الاتفاق بين القوات والوطني الحر لا يعنينا». مصادر التيار الوطني الحر لم تفاجأ بموقف السنّيورة، مشيرة إلى أنّ الاتفاق على تمرير هذا القانون جرى مع الرئيس نبيه بري، «وعلمنا من القوات اللبنانية مسبقاً أنّ مستقبل قد لا يمضي فيه». وبدت المصادر راضية بتعهّد رئيس الحكومة تمام سلام التحويض معنوياً على التيار

السلطة المشتربة حتى نهاية كانون الأول، وتالياً فرصة التناهما مجدداً للخوض في ما دُعيت إلى الاكتفاء به حتى أنجازه، وهو قانون الانتخاب. إلا أنّ الجلستين لم تخرجا بنتائج وهمية أو غبار سياسي. أعطيت الكتل - المستعجلة انعقادها والمتحفظة عن جدول أعمالها - معظم ما كانت تطالب به سواء بالنسبة إلى القوانين المالية والاتفاقات الدولية، أو استعادة الجنسية وعائدات البلديات، أو استئناف مجلس النواب دورة اجتماعات هيئته العامة وممارسته

صلاحياته في اقرار القوانين. بذلك ظهرت جلستنا اليومين مثمرتين، بحد مقبول من السجال المستفيض الذي اعتاد عليه المجلس دونما اهدار الكثير من وقته، وإن تحت وطأة الاعتداء الإرهابي على الضاحية الجنوبية. كزست، في المقابل، قاعدتان جديدتان من غير المستبعد - من الآن فصاعداً - ان لا تستبداً بانعقاد أي جلسة مقبلة:

أولاهما، تحويل الميثاقية إلى فيتو بين أيدي الكتل الكبرى، الرئيسية، الممثلة لطوائفها على نحو يجعل من ممانعة

قاعدتان جديدتان من غير المستبعد ان لا تستبداً بانعقاد أي جلسة مقبلة (مروان طحطح)



عبر تمرير القانون بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء. قبل ذلك، أجهز مجلس النواب على قانون السرية المصرفية الذي أقرّ في أيلول 1965 وجعل من لبنان «سويسرا الشرق»، تحت وطأة الضغوط الدولية. ورغم التعديلات على «مشروع قانون نقل الأموال عبر الحدود» و«مشروع قانون تبادل المعلومات الضريبية» و«مشروع قانون تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال»، ورغم النقاش الكثير، سلكت هذه القوانين مسارها إلى الإقرار، بعدما وجدت من يدافع عنها بشراسة غريبة؛ وفي مقدّمة هؤلاء الوزير بطرس حرب الذي دعم موقفه بحجة أنّ «هذا القانون تحوّل سلاحاً ضد عنصر الازدهار، وأن إقرار هذه القوانين سيجنب لبنان قيوداً تقضي على البحبوحة التي يتمتع بها القطاع المصرفي، وسيدخل لبنان إلى الحركة المالية الدولية». في صريح العبارة، قالها حرب: «ما قام به ريمون إده لم يحد صالحاً». قانون السرية المصرفية الذي اعتبره النائب أنور الخليل «الأكثر

فعالية من كل القوانين المالية»، كان لا بد له من أن يلقي حتفه بالنسبة إلى الرئيس السنّيورة، لأنّ «الظروف السياسية في المنطقة العربية تغيّرت»، وبالنتيجة، أقرّت القوانين بتعديلات بسيطة على بعض موادها، بعد جهود بذلها نواب حزب الله والتيار الوطني الحر. ففي قانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، غُدّلت المادة الرابعة التي تفرض على السلطات الجمركية إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية تحفظ فيها التصاريح والإفصاحات والمحاضر. في هذه النقطة، رفض بعض النواب إعطاء السلطة الجمركية وحدها صلاحية التصرف بهذه البيانات، وتم الاتفاق على إعطاء هيئة التحقيق الخاصة صلاحية الولوج المباشر إلى قاعدة البيانات التي أضيفت إليها صفة السريّة. وهذه الهيئة تتبع مصرف لبنان ويرأسها الحاكم رياض سلامة، ويمكن لها أن تفصح عن هذه البيانات لإحدى الدول في حال كان الأمر يتعلّق بأشخاص ملاحقين من هذه الدول؛ ولما كان المجلس الأعلى للجمارك